المصدر: تشرين السورية
التاريخ : ٢٧ يوليو ٢٠٠٥

صحيفة يومية سياسية تصدر عن مؤسسة تشرين للصحافة والنشر ــ دمشق ــ سورية

بيان حكومة السنيورة يؤكّد على علاقات مميزة مع سورية: لبنان لن يكون ممراً أو مستقراً لاستهدافها.. المقاومة حقّ طبيعي في مواجهة الأطماع الإسرائيلية

دمشق
صحيفة تشرين
صفحة اولى
الاربعاء 27 تموز 2005

في زحمة المواقف والتحركات والصراخ والتصريحات السياسية والاعلامية المشحونة تارة بالاستفزاز وتارة بحبوب «مهدئة» مراعاة للمصالح، وفي زحمة كيل الاتهامات باتجاه هدف واحد، والزيارات المرتبة منها والمفاجئة الى لبنان وكان آخرها وفد من الكونغرس جاء ليشد أزر اللبنانيين بعد يومين من زيارة الآنسة كوندوليزا رايس التي حرصت على حشر زيارتها تلك بين زيارتين لـ«اسرائيل» ولا أحد يجهل مغزى ذلك، مثلما حرصت على تذكير اللبنانيين بالقرار 1559 وبضرورة نزع سلاح حزب الله مع محاولات غير صريحة لجر لبنان خارج محيطه العربي والحاقه بتحالفات مشبوهة دون ان يغيب عن هذا الازدحام الحديث من قبل البعض عن «أزمات افتراضية» والتباكي منها مثل ما يصرون على تسميته «أزمة الشاحنات» على الرغم من التأكيد السوري الموثق بزيارات اعلامية ميدانية على أنها تعود لأسباب تقنية وأمنية محضة.

وسط كل هذا الازدحام أقرت حكومة السيد فؤاد السنيورة بيانها الوزاري المطول بعد تعديلات طفيفة لم تمتد الى محاوره الرئيسية بحسب ما تداولته بعض وسائل الاعلام اللبنانية.

واستناداً الى بيانها الوزاري أطلق البعض على حكومة السنيورة صفات مختلفة «انتقالية.. اصلاحية.. حكومة تسويات» لكنها سمت نفسها حكومة «الاصلاح والنهوض» وتحت هذا العنوان بالضبط جاء بيانها الوزاري الذي من المفترض ان يناقشه المجلس النيابي الخميس المقبل وعلى أساسه تتقرر ثقة المجلس التي ترى بعض الأوساط انها مضمونة.

كثيرة ومتنوعة هي العناوين التي تضمنها البيان حيث توزعت بين الشأنين الداخلي والخارجي وان جاء بند العلاقات العربية والدولية في مقدمتها وجاء العنوان الشامل لها: حسن العلاقة مع الشرعية الدولية واحترام قراراتها في إطار السيادة والحفاظ على المقاومة والحرص على علاقات مميزة وراسخة مع سورية.

ومع اننا لا نريد استباق التطبيق العملي على الأرض الذي سيكون هو المعيار الأساسي، ولأننا لا نريد الحديث عما يتعلق بالشأن الداخلي اللبناني لأنه يخص اللبنانيين وحدهم، فسنتوقف عند ما يتعلق بمحاور انتماء لبنان الى محيطه العربي والعلاقة مع سورية.

فحسناً فعلت حكومة السنيورة عندما أكدت في بيانها «ايمانها بأهمية العمل العربي المشترك والتزامها أعلى درجات التضامن العربي في إطار جامعة الدول العربية».

وحسناً فعلت عندما أكدت أيضاً «حرصها على إقامة علاقات صحية وجدية ومميزة وراسخة مع سورية مرتكزة في ذلك على روابط الأخوة والتاريخ والجغرافيا والمصالح المشتركة».

كما أكدت «التزامها ان لبنان لن يكون ممراً أو مستقراً لأي تنظيم أو قوة أو دولة تستهدف المساس بأمنه أو أمن سورية تأكيداً لمبدأ ان أمن لبنان من أمن سورية وبالعكس».

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

وفي ملف الصراع العربي ـ الاسرائيلي اعتبرت حكومة السنيورة في بيانها «ان أساس عدم الاستقرار في المنطقة يعود الى استمرار الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية واغتصاب حقوق الشعب الفلسطيني ومنعه من إقامة دولته المستقلة على أرضه». «وأكدت تضامنها مع الشقيقة سورية وأهمية تنسيق المواقف من الصراع العربي ـ الاسرائيلي».

وفي موضوع المقاومة رأى البيان «ان المقاومة اللبنانية تعبير صادق وطبيعي عن الحق الوطني للشعب اللبناني في تحرير

أرضه والدفاع عن كرامته في مواجهة الاعتداءات والتهديدات والأطماع الاسرائيلية، والعمل على استكمال تحرير الأرض اللبنانية، والاستمرار في رفض التوطين».

البيان الذي خلا من أي إشارة الى القرار 1559 أكد «حرص الحكومة على التمسك باحترام القانون الدولي وحسن العلاقات مع الشرعية الدولية واحترام قراراتها وذلك في إطار السيادة والتضامن والوحدة الوطنية».

وفي هذا السياق رأت أوساط إعلامية لبنانية ان البيان الوزاري لحكومة السنيورة اعتمد «الطائف» مستنداً له قائلة: انه يحفل بالأفكار الاصلاحية مثلما جاء في صحيفة «السفير» التي أبرزت ما جاء في البيان من ان «لبنان ليس مقراً ولا ممراً لتهديد سورية» كما أبرزت ان «المقاومة حق بمواجهة التهديدات والأطماع الاسرائيلية ولاستكمال تحرير الأرض»، بينما رأت «النهار» ان «البيان» الوزاري «31 صفحة من التعهدات والالتزامات الاصلاحية للتغيير وإعلان حسن نيات لسورية والمجتمع الدولي».

وتحت عنوان «البيان الوزاري نصوص للتسويات.. حكومة انتقالية دون انتقال» قالت «الديار»: يبدو واضحاً انها حكومة للتسويات، فهي تريد القرار 1559 ولا تريده..

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية